

ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمى



الثورات العربية ٢٠١١ والأمن القومي الإسرائيلي

مركز بيجين - السادات للدراسات الإستراتيجية

تعليق
سعيد عكاشة

www.icfsthinktank.org



ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمي

سلسلة شهرية تهدف إلي نشر الفكر العالمي فيما يتعلق بالقضايا والتطورات المؤثرة على مصر أو المنطقة والكيفية التى يري بها العالم قضايانا، وتنشر مع مقدمة تحليلية، وتعليق بشأن الموضوع الذى تتناوله.

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح - (مركز تفكير) - تأسس عام ٢٠٠٤ لدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية.

الثورات العربية ٢٠١١ والأمن القومي الإسرائيلي

مركز بيجين - السادات للدراسات الإستراتيجية

تعليق
سعيد عكاشة

التقديم

جاءت الثورات العربية أو "ثورات الربيع العربي"، لتحدث أثارا وتغييرات كثيرة في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ففي ظل سقوط بعض النظم السياسية الدكتاتورية في بعض الدول العربية واتجاه شعوب هذه الدول نحو الديمقراطية وإرساء نظم سياسية جديدة تحترم الشعوب وحقوقها الأساسية، تبرز الثورات في العالم العربي اتجاها إقليميا آخر، وهو صعود قوى شرق أوسطية غير عربية وهي إيران وإسرائيل وتركيا على حساب الدول العربية.

حيث ترى إسرائيل، أن الاتجاهات الحالية في الشرق الأوسط ليست إيجابية، فقد عبر رئيس الوزراء بنيامين نيتانياهو عن مخاوفه بشأن اتجاهات الربيع العربي. في ظل مجموعة من التطورات في الشرق الأوسط ومن أهمها تراجع الوضع الأمريكي في المنطقة، ومن بين أسباب ذلك عملية خفض النفقات متعددة الأطراف المتعمدة من جانب إدارة أوباما، والتي استهدفت تقليص التزامات الولايات المتحدة الخارجية، واستعادة مكانتها في العالم، وتحويل الأعباء إلى شركاء عالميين.

وفي هذا الاطار تقيم هذه الدراسة تداعيات البيئة الإقليمية المتغيرة على الأمن القومي الإسرائيلي، وذلك من خلال تناول العناصر الرئيسية للفضاء الإستراتيجي المتغير حول إسرائيل المتمثلة في، ضعف الدول العربية، والتغييرات في توازن القوة الإقليمي حيث يبدو أن القوى الراديكالية المعادية لأمريكا تحصل على نفوذ أكبر، والانسحاب الأمريكي الواضح من الشرق الأوسط. ومدى تأثير هذه العناصر على الأمن القومي الإسرائيلي. ويعلق على هذه الدراسة الباحث المتخصص سعيد عكاشة.

أسرة التحرير

أبريل ٢٠١٢

المقدمة

اجتاحت أحداث دراماتيكية الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١. فقد تجمعت أعداد ضخمة من المتظاهرين في الميادين الرئيسية للتعبير عن غضبها ضد حكامها مطالبة بإصلاحات حكومية كاسحة. وحتى الآن تم فعليا الإطاحة بأربعة حكام ديكتاتوريين. ويمر العالم العربي بحالة اضطراب وتتعرض النظم الاستبدادية لضغط هائل. ومازال مسار هذه الأحداث غير واضح بالمرة، مما يخلق قدرا كبيرا من الغموض السياسي. ورغم أن طبيعة هذه الثورات الداخلية هي طبيعة غير مألوفة دوليا، فإن حالة الاضطراب المتواصلة في الشرق الأوسط لا تكشف سوى عن الاتجاهات الإقليمية الحالية. وبينما أصبحت الدول العربية أكثر ضعفا، فإن الدول غير العربية – مثل تركيا وإيران – أصبحت أقوى نسبيا؛ والولايات المتحدة تفقد ببطئ نفوذها في المنطقة.

وتنذر هذه البيئة غير المستقرة بأن إسرائيل مقبلة على اضطرابات. والدراسة التالية هي عبارة عن تقييم لتداعيات البيئة الإقليمية المتغيرة على الأمن القومي الإسرائيلي. وتعرض هذه الدراسة في البداية العناصر الرئيسية للفضاء الإستراتيجي المتغير حول إسرائيل المتمثلة في: ضعف الدول العربية، والتغييرات في توازن القوة الإقليمي حيث يبدو أن القوى الراديكالية المعادية لأمريكا تحصل على نفوذ أكبر، والانسحاب الأمريكي الواضح من الشرق الأوسط. ويركز الجزء الثاني من الدراسة على كيفية تأثير هذه العناصر على الأمن القومي الإسرائيلي. وما يثير القلق الأكبر هو تلك المخاطر الشديدة للتغيير السريع والمفاجآت الإستراتيجية، والقدر الأكبر من الغموض فيما يتعلق بسلوك القادة في الدول المجاورة، والنشاط الإرهابي المتزايد، وتراجع قدرة الردع، والعزلة الإقليمية المتزايدة، والتهديدات الصاعدة في منطقة شرق المتوسط، والتحدي النووي الإيراني المتواصل. ويناقش الجزء الثالث من هذه الدراسة كيف يجب على إسرائيل أن تجهز نفسها لمواجهة تحديات البيئة الأمنية الآخذة في التدهور. وعلى الأخص، يجب على إسرائيل أن تزيد من نفقات الدفاع لتوسيع قوام جيشها الحالي، وعلى الأخص القوات البرية والبحرية، وتوفير

استثمارات إضافية في مجال الدفاع الصاروخي والأبحاث والتطوير. كذلك يجب على إسرائيل أن تتمسك بحدود يمكن الدفاع عنها، وأن تبحث عن حلفاء إقليميين جدد وأن تحافظ على علاقة خاصة مع الولايات المتحدة.

التحديات المحيطة

ضعف الدول العربية وتزايد حالة الغموض وعدم اليقين

رغم تعرضه لما يقرب من قرن من النفوذ الثقافي الغربي، فإن العالم العربي قد حقق فشلا على صعيد عدد من جوانب عملية التحديث. فلا توجد دولة عربية، حتى الآن، قد تطورت إلي ديمقراطية مستقرة. وتشير العديد من تقارير الأمم المتحدة إلي أن العالم العربي يتخلف عن باقي المجتمع الدولي في مجالات الحريات المدنية، والحقوق السياسية، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والإنتاجية الاقتصادية. وهذا الوضع البائس هو السبب الأصلي لحالة السخط والإحباط التي أدت إلي تأجيج المظاهرات الحاشدة. لكن في ظل غياب ثقافة سياسية ديمقراطية – ليبرالية، لا يمكن التنبؤ بمسار التعبئة الجماهيرية التي تسعي إلي التغيير السياسي وهذه التعبئة لا تؤدي بالضرورة إلي الديمقراطية. وطرح "ثورة الياسمين" في تونس أو "ثورة البردي" في مصر باعتبارهما حالتين نموذجيتين للغضب الشعبي الذي يسعي نحو تشجيع الديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة، ينبع من سوء فهم لعمليات سياسية معقدة.

ويجب على المرء أن يتذكر بأن "ثورة الأرز" التي حظيت بترحيب واسع في لبنان عام ٢٠٠٥، والتي قادتها عناصر سياسية موالية للغرب وأدت إلي انتخابات حرة، قد انتهت بعد أربع سنوات فقط باستيلاء حزب الله على الدولة. وبالمثل، فإن الانتخابات الحرة في الأراضي الفلسطينية، التي شجعتها سياسة خارجية أمريكية مضللة، قد أدت إلي ظهور رئاسة فلسطينية لا تكاد تتمتع بالشرعية بقيادة محمود عباس وديكتاتورية حماس في غزة. وبالتالي من المرجح للغاية أن الأمل العربي الجديد في ظهور نظام سياسي أكثر انفتاحا وعدلا سوف يتم اختطافه في انتخابات حرة من جانب الأحزاب الإسلامية غير الملتزمة بالديمقراطية. والإسلام، "قلب

وروح" هوية معظم سكان الشرق الأوسط، كان دائما له جاذبية كبرى في المنطقة. وهذه الحقيقة تجعل القوى السياسية الإسلامية البديل الأقوى للحكام الديكتاتوريين الحاليين في الدول العربية. ومن المرجح أن يحصل الإسلاميون على السلطة، سواء عبر الانتخابات أو بالوسائل الثورية، لأنهم عادة يمثلون القوى السياسية الأكثر تنظيما خارج الحكم. وتظهر نتائج الانتخابات الأخيرة في تونس ومصر هذه النقطة بوضوح.

وقد يتمخض نفوذ الإسلاميين المتزايد في الدول العربية عن نظم لها حماسة ثورية متنوعة. ولسوء حظ جيران هذه الدول، فإن الأنظمة الثورية تميل عادة إلي إظهار سلوكا ميالا للحرب في السنوات التي تلي مباشرة توليها السلطة. وحتى إذا نجحت العناصر الديمقراطية الضعيفة في العالم العربي، رغم كل الصعاب، في خلق عملية تحول ديمقراطي، فإن ذلك سيخلق مخاطر على جيرانها. فرغم أن عملية التحول الديمقراطي هي في حد ذاتها عملية جديرة بالثناء، فإن سجلات التاريخ تشير إلي أن الدول في المراحل الانتقالية نحو ديمقراطية مستقرة تكون أكثر ميلا للحرب من الأنظمة الاستبدادية. وبالتالي فلا النظم الثورية الإسلامية ولا الديمقراطيات الناشئة تبلى بلاءا حسنا بالنسبة للاستقرار الإقليمي.

وحتى الآن، نجا معظم النظم الاستبدادية القديمة، لكن استقرارها تعرض للضرر وأصبحت طبيعة أي نظم ستخلفها غامضة. والمظاهرات الجريئة للجماهير العربية ضد الطغيان للمطالبة بحكومات أكثر استجابة تمثل تحديا للنظام السياسي الحالي. وقد زاد بشدة احتمال حدوث مزيد من التدهور في المنطقة وخطر تمزق دول إضافية نتيجة الاضطرابات والحروب الأهلية والانزلاق إلي وضع "الدول الفاشلة". وتتميز مثل هذه الكيانات السياسية بغياب احتكار استخدام القوة، وعجز عن توفير قدر محدود للغاية من العدالة، والعجز عن توفير مناخ قانوني وتنظيمي يؤدي إلي ازدهار المشروع الخاص، والتجارة المفتوحة، والاستثمارات الأجنبية؛ وصعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. وتنذر كل من ليبيا واليمن بمثل هذا السيناريو. والتفكك المحتمل لكل من

العراق وسوريا، وهما حالتان مختلفتان للغاية، ليس بسيناريو بعيد الاحتمال. ومن المحتم أن الحكومات في العالم العربي ستكون مشغولة بالتعامل مع التحديات الداخلية في المستقبل القريب. والاضطرابات في العالم العربي، وأسلمته المتزايدة، والإمكانية الأكبر لتفككه تدل على الأزمة الاجتماعية – السياسية وتراجع في المنطقة – وهو اتجاه متنامي. وفي الوقت نفسه، انتجت السياسة الخارجية لهذه الدول قدرا كبيرا من الغموض، لتزيد الحسابات الإستراتيجية لصناع السياسة تعقيدا.

توازن القوة الإقليمي

تبرز الثورات في العالم العربي اتجاها إقليميا آخر – هو صعود قوى شرق أوسطية غير عربية وهي إيران وإسرائيل وتركيا على حساب الدول العربية. وسيكون لتزايد ضعف الدول العربية تأثيرا هاما على توازن القوة الإقليمي. ففي حين أن مصر والعراق وسوريا، وهي الدول العربية الأكثر أهمية، تواجه تحديات داخلية خطيرة، فإن السعودية والأردن قد تخطيا فيما يبدو الأزمة، وسوف يتعين عليهما تحديدا إعطاء اهتماما أكبر بساحتيهما الداخلية. وباستثناء البحرين، التي استدعى عدم الاستقرار فيها إلي تدخل عسكري سعودي، فإن باقي النظم الملكية في الخليج العربي يبدو أنها تظهر قدرا من الصلابة السياسية يفوق نظيراتها من النظم الجمهورية. ورغم ذلك، فإن الحاجة إلي الاهتمام بالمشاكل المحلية سوف يقلص قدرة جميع الدول العربية على بناء قوة وطنية، ونشر القوة خارج حدودها، ومكافحة النفوذ الإقليمي الإيراني و / أو التركي.

وقد اعتبرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية ما حدث في مصر وتونس واليمن وليبيا هي ثورات طاهرة ونقية بإلهام من الإمام الخميني. ورحبت كل من طهران وأنقرة، وكلاهما متحالفان مع قوى إسلامية راديكالية، بـ "الربيع العربي" وخاصة المظاهرات المعادية لمبارك التي استهدفت الإطاحة بالنظام العسكري. وتاريخيا، يُنظر إلي مصر باعتبارها منافس إقليمي للأتراك والفرس. ومن شأن مصر محاصرة بمشاكلها الداخلية ألا يتوفر لها قدرة على الاهتمام بمواجهة الطموحات والنفوذ

الإيراني والتركي. وكلاهما يتنافس على الهيمنة الإقليمية وتسعيان إلي كسب شعبية في العالم العربي، الذي تلعب فيه مصر دورا بارزا. إضافة إلي ذلك، فإن النفوذ المتزايد للإخوان المسلمين في مصر يلائم الميول العقائدية لحكام إيران وتركيا. وفي الواقع، اتخذت مصر الجديدة خطوات نحو التقارب مع إيران. وفي الوقت نفسه، يفتح خروج الولايات المتحدة من العراق الباب أمام إيران، إضافة إلي تركيا، للتدخل في شئون دولة عربية هامة أخرى، وإن كانت دولة تم إضعافها، من أجل كسب قوة إقليمية أكبر.

كذلك تدعم تركيا بنشاط المعارضة الإسلامية السنية ضد النظام العلوي في سوريا، الذي من شأن سقوطه أن يوجه ضربة قوية لإيران. وقد سلطت حالة عدم الاستقرار في سوريا الاهتمام على التنافس التركي – الفارسي التاريخي في المنطقة، الأمر الذي يبرز مرة أخرى ذبول القوة العربية وتراجع النفوذ الغربي. وحتى إذا ظلت سوريا مصدرا للنزاع بين إيران وتركيا، فإنهما سيظلان يتعاونان على عدد من المستويات، منها صفقات الطاقة، ومعارضة القومية الكردية، وتقسيم مجالات النفوذ في العراق، ومساعدة عناصر الإخوان المسلمين في العالم العربي. كما أنهما يتفقان على تفضيلهما لولايات متحدة عديمة الفاعلية.

وتراجع قوة مصر النسبية يعزز دور القيادة السعودي باعتبار السعودية هي الدولة العربية الوحيدة التي تملك إلي حد ما القدرة على احتواء النفوذ الإيراني والتركي. وليس من المستغرب أن لعبة التوازن هي لعبة معقدة. فقد تشكل تحالف سعودي تركي لمحاولة إنهاء حكم الأسد في سوريا، وهو حليف إيراني. ويعد التدخل السعودي الناجح لحماية النظام السني في البحرين مثال آخر على كبح النفوذ الإيراني. وبهذا الدور، أصبحت السعودية حليفا ضمنيا لإسرائيل.

وفي الواقع، فإن إسرائيل ديمقراطية ومستقرة سياسيا تمثل أيضا قوة غير عربية صاعدة ولاعب في توازن القوة الإقليمي. وقد زاد الفارق في القوة بين قوة إسرائيل الوطنية من ناحية وجيرانها من ناحية أخرى في الوقت الذي تحقق فيه إسرائيل الرخاء اقتصاديا وتطور جيشا بالغ التطور التكنولوجي. وإسرائيل هي

حليف أمريكي بحكم الأمر الواقع التي ترتبط حظوظها بالمكانة الأمريكية المتصورة في الشئون العالمية والإقليمية. وفي الوقت الذي تضعف فيه القاهرة وأنقرة من توجههما الموالي لأمريكا وتعملان على تبريد علاقتهما مع القدس، فإن توازن القوة الإقليمية، الذي كان مفضلا في السابق من وجهة النظر الإسرائيلية، آخذ في التدهور.

وأخيرا، فإن العامل الهام في توازن القوة الإقليمي هو احتمال أن تصبح إيران قوة نووية. وهذا سيكون بمثابة "تغيير للعبة" يؤثر على مصير المنطقة.

تراجع النفوذ الأمريكي

في عام ٢٠١١، أبرزت التطورات في الشرق الأوسط مزيدا من التراجع في الوضع الأمريكي في المنطقة. ومن بين أسباب ذلك "عملية خفض النفقات متعددة الأطراف" المتعمدة من جانب إدارة أوباما "التي استهدفت تقليص التزامات الولايات المتحدة الخارجية، واستعادة مكانتها في العالم، وتحويل الأعباء إلي شركاء عالميين." كما ترجع أيضا إلي ردود الولايات المتحدة المترتبكة والمتناقضة وغير المتماسكة على الأحداث الآخذة في التكشف في الشرق الأوسط. أولا، قدمت الولايات المتحدة طلبا سريعا بتنحي الرئيس المصري حينذاك حسني مبارك، وهو تصرف اعتبرته المنطقة بشكل لا لبس فيه بمثابة خيانة لصديق وحليف مخلص. ثم بعد ذلك، أثار الانتقاد الأمريكي للتدخل العسكري السعودي دعما للعائلة المالكة في البحرين (مارس ٢٠١١) الاندهاش في العواصم العربية. وبالمثل، شعر العديد في الشرق الأوسط بالحيرة تجاه بطء رد واشنطن على المشاكل الداخلية التي واجهها القذافي، تاركة مبادرة إزاحته تأتي من حلفائها في أوروبا الغربية. وجاء التخلي عن القذافي غريب الأطوار، الذي تعاون في نهاية المطاف مع الغرب بتخليه عن ترسانته من أسلحة الدمار الشامل في عام ٢٠٠٣، مفاجئا. وقد فشلت واشنطن في استخلاص الدرس المستفاد الذي استخلصه قادة الشرق الأوسط من الموقف الأمريكي تجاه ليبيا وهو أنه من الأفضل التمسك ببرامج أسلحة الدمار الشامل، مثل كوريا الشمالية وإيران، من أجل منع أي تدخل عسكري غربي. وعلى النقيض، فإن القمع الوحشي

للمعارضة المحلية من جانب إيران ودمشق المعادتين لأمريكا، لم يُقابل سوى بانتقادات معتدلة ومتأخرة للغاية من جانب إدارة أوباما. كما أن القرار الأمريكي في يوليو ٢٠١١ بتسهيل حوار مع الإخوان المسلمين المعادين للغرب في مصر قد زاد من تراجع مصداقية الولايات المتحدة كلاعب سياسي ذكي وحليف جدير بالمصداقية.

ورغم أن هناك أصواتا في الغرب تنفي وجود أي عداوة بين الإخوان المسلمين والولايات المتحدة، لا يوجد شك أن قيادة مثل هذه الحركات الإسلامية في أنحاء الشرق الأوسط تعتبر أمريكا عدوا لدودا. وقد شاهد زعماء الشرق الأوسط انسحاب أمريكا من العراق وأفغانستان، وانخراطها (أو مهادنتها، في رأي الشرق أوسطيين) مع إيران وسوريا، أعداء أمريكا، وتخليها عن حكام أصدقاء لها. وهذا يعزز الاحساس العام بأن الولايات المتحدة تتبني سياسة خارجية ضعيفة ومرتبكة.

إضافة إلي ذلك، تعاني القوة العسكرية الأمريكية من انتشار مرهق للغاية وقيود متزايدة فيما يتعلق بالميزانية. وأخيرا، فإن تمكين الجماهير في الشرق الأوسط يعزز حتما موقف العناصر المعادية لأمريكا. وتُعتبر أمريكا وحليفتها إسرائيل كبش الفداء المفضل في الشرق الأوسط، مما يعكس المواقف عميقة الجذور المعادية للغرب من جانب الحشود المحبطة التي تطوق إلي إعادة العصر الذهبي الإسلامي الذي انهار منذ زمن بعيد. ويتساءل الإسرائيليون عما إذا كانت أمريكا قادرة على ممارسة الحكم الإستراتيجي السليم وتقف بجانب حلفائها. وحالة العداء التي أظهرتها إدارة أوباما تجاه حكومة نيتانياهو لا يؤدي سوى إلي تعزيز الحيرة تجاه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ولذا، فإن الإجماع المتزايد في الرأي في المنطقة بين أصدقاء أمريكا وأعدائها هو أن "أوباما لا يدرك المسألة."

إن التأثير المباشر للولايات المتحدة في المنطقة قد تراجع نتيجة لردودها المرتبكة والمترددة على الاضطراب في مختلف الدول وعدم الأهمية الواضح للولايات المتحدة في العمليات المحلية المعقدة الجارية. لكن هذا الوضع قد يكون عابرا، فالدول العربية الغاضبة تجاه أمريكا، مثل السعودية، سوف تواصل الاعتماد على الولايات المتحدة بأكثر من طريقة، في حين أن الدول التي تحاول التغيير، مثل

مصر، سوف تحتاج إلي مساعدة ودعم خارجي؛ ولا يوجد كثير من القوى، بخلاف الولايات المتحدة، مؤهلة لتقديم هذه المساعدات. وأخيرا، فإن التغيير المحتمل في البيت الأبيض عقب الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر ٢٠١٢ يترك المجال مفتوحا أمام احتمال إعادة الثقة في الولايات المتحدة.

التداعيات الإستراتيجية على إسرائيل

من وجهة نظر إسرائيل، فإن الاتجاهات الحالية في الشرق الأوسط ليست إيجابية، وفي الواقع، عبر رئيس الوزراء بنيامين نيتانياهو عن مخاوفه بشأن اتجاه "الربيع العربي". ومازالت إسرائيل، رغم قوتها الاقتصادية والعسكرية، دولة صغيرة محدودة الموارد والثقل الدبلوماسي بما لا يسمح لها تشكيل بيئتها. إضافة إلي ذلك، فإن إسرائيل، كقوة بحكم الأمر الواقع، قد لم تظهر الرغبة في القيام بأي دور بارز في الشئون الإقليمية. ورغم أن إنهاء النزاع مع العالم العربي كان سمة دائمة في السياسة الخارجية الإسرائيلية، فإن إندماجها في الشرق الأوسط لم يكن هدفا جذابا. وتملك إسرائيل بعض الثقل في السياسة الدولية للمنطقة؛ لكنها أساسا يجب أن تتكيف مع – بدلا من أن تحاول صياغة – التطورات الإقليمية والعالمية. وبعد ذلك، يجب على إسرائيل أن تركز على التهديدات البازغة وتقوم بإعداد الردود المناسبة.

المفاجآت الإستراتيجية

قامت إسرائيل، على مر السنين، ببناء جهاز مخابرات كبير ومتطور. ومع ذلك، جاء الاضطراب في الشرق الأوسط كمفاجأة لإسرائيل. وكان مسئولون إسرائيليون قد توقعوا في السنوات الأخيرة أن الخلافة القادمة للرئيس المسن حسني مبارك قد تحول مصر إلي "إيران" بجوار إسرائيل. لكن هذا التوقع تم استبعاده بفعل توقعات محللي المخابرات الإسرائيلية والخبراء الأكاديميين الإسرائيليين بانتقال سلس للسلطة في مصر. وبالمثل، فشلت إسرائيل في قياس قوة المعارضة في سوريا. وهذا يعد مذكر صارخ باحتمالات التغيير السريع والغموض السياسي في الشرق

الأوسط. فرغم أن المفاجآت الإستراتيجية، بقدر ما هي غير محتملة، من الممكن أن تحدث. وبالتالي، من الضروري دائما الاستعداد لسيناريوهات متنوعة، وخاصة، سيناريوهات الحالات الأسوأ. بالإضافة إلي ذلك، يجب على إسرائيل أن تبدي أكبر اهتمام عندما تدرس المواقف غير المحتملة لكنها تشكل تهديدا خطيرا.

العزلة الإقليمية

في الوقت الذي يبدو فيه العالم العربي أقل استجابة لمقترحات السلام، يجب على إسرائيل أن تستعد لعزلة إقليمية أكبر. وتؤثر القوة المتنامية للدوائر الإسلامية والوضع المتدهور للولايات المتحدة المتحدة في الشرق الأوسط سلبا على عملية السلام التاريخية بين إسرائيل والدول المجاورة لها. وكانت هذه العملية، التي تتميز بقبول متردد لإسرائيل بحكم الأمر الواقع في المنطقة، هي بالأساس نتيجة الإدراك التدريجي بأن لا يمكن استئصال إسرائيل بالقوة نتيجة قوتها وقوة حليفها الأمريكي. وهناك عامل آخر ساعد على جلوس لاعبين عرب على مائدة المفاوضات هو الدور الدبلوماسي الحيوي الذي لعبته الولايات المتحدة في تضبيق هوة الخلافات بين الأطراف وسعيها لتقليص المخاوف الإسرائيلية بشأن تحمل مخاطر السلام. وتعد إدارة أوباما أقل قدرة من الإدارات السابقة في حث الدول العربية على توقيع اتفاقات سلام مع إسرائيل وأقل مصداقية في محاولتها لتعويض القدس عن التنازلات التي تنطوي على مخاطر أمنية. كما أن حوافزها المالية للدولة اليهودية هي أيضا أكثر من محدودة.

وفي الوقت الحاضر، تتعرض معاهدتا السلام مع مصر والأردن لضغط كبير في الوقت الذي أصبحت فيه القوى الداخلية المعادية لإسرائيل أكثر نفوذا وصخبا. وقد أعلن الجيش المصري، الذي مازال يسيطر على البلاد، عن تأييده لاحترام التزامات مصر الدولية. لكن حتى إذا لم تتغير القوة الموجهة للسياسة المصرية بشكل دراماتيكي في المستقبل القريب، فإن النظام الحالي سيكون أضعف من النظام السابق، وفي كل الاحتمالات، لا يأمل في أن يتحمل عبء العلاقات مع إسرائيل.

ولذلك فإن "السلام البارد" قد يصبح أكثر برودة. وبالمثل، فإن الأردن قد تفضل الابتعاد عن إسرائيل حتى لا تعرض نفسها لانتقاد من جانب المعارضين الراديكاليين.

ويعقد المأزق الحالي في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين هذا الوضع. فالسلطة الفلسطينية تعاني من حالة فوضى منذ سيطرة حماس على غزة في يونيو ٢٠٠٧، مما يشق بعمق الحركة الوطنية الفلسطينية. وردا على النفوذ الإسلامي الإقليمي المتزايد، فإن قيادة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقعت على اتفاق مصالحة مع حماس في مايو ٢٠١١ يستهدف إصلاح العلاقات بين الفصيلين. ورغم أن تطبيق هذا الاتفاق قد تأجل نتيجة الخلافات الجوهرية، فإن من شأن قيام حماس بدور أقوى في السياسة الفلسطينية أن يجعل الفرص الضئيلة لجسر الهوة الإسرائيلية – الفلسطينية أكثر صعوبة. وبالمثل، فإن التقلبات السياسية في سوريا يخرجها من كونها شريك في السلام يمكن أخذ التزاماته بجدية.

ومن المرجح أن تحيل الدول غير الراديكالية في العالم العربي التعاون البرجماتي مع إسرائيل إلي قنوات خلفية أو تقلص تفاعلاتها مع الدولة العبرية إلي الحد الأدنى. والدول العربية الأضعف بصدد أن تصبح أكثر عرضة للاختراق الراديكالي من جانب إيران ومن جانب القوى الإسلامية المحلية التي تعارض التقارب مع إسرائيل. وعلى سبيل المثال، تستعد الحكومة التونسية الجديدة، التي يلعب فيها الإسلاميون دورا بارزا، للتصديق على دستور جديد يشمل فقرة تدين الصهيونية وتستبعد إقامة أي علاقات ودية مع إسرائيل. ويشجع النجاح الأخير للإسلاميين في المنطقة، الذي تزامن مع الرحيل المتصور للولايات المتحدة، القوى الراديكالية ويثبت صحة سياساتها المعادية لأمريكا. وفي الدول الموالية للغرب، حيث يُنظر إلي التأييد الأمريكي على أنه غير جدير بالثقة، سوف يبدأ الحكام في النأي بأنفسهم عن الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل.

ولأن الشرق الأوسط الجديد لا يفضى إلي عملية صنع سلام، فإن "عملية السلام" قد تجمدت فيما يبدو. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي يتوقع تقدما في

مفاوضات السلام، ويلقى العديد بمسئولية المأزق الحالي على عاتق إسرائيل لرفضها السعي للسلام بقوة. وهذا أمر ضار بإسرائيل ويقوض موقفها كرصيد غربي إستراتيجي في منطقة مضطربة.

إضافة إلي ذلك، فإن إيران وتركيا، القوتان غير العربيتان في الشرق الأوسط، هما قوتين غير وديتين تجاه إسرائيل. وقد أدت التغييرات الداخلية، خارج سيطرة إسرائيل، إلي إعادة توجيه السياسة الخارجية لهاتين القوتين الإقليميتين اللتان كانتا في وقت من الأوقات حليفتين لإسرائيل. فقد أدت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ إلي ظهور دولة دينية متشددة معادية لإسرائيل. وفي تركيا، فإن تحصن حزب العدالة والتنمية الإسلامي، بعد انتصارات انتخابية متعاقبة (٢٠٠٢ و٢٠٠٧ و٢٠١١)، دفع هذه الدولة المحورية إلي المعسكر المعادي لإسرائيل. ويشير كلا المثالين إلي إسرائيل تعاني من مزيد من العزلة الإقليمية.

تآكل الردع الإسرائيلي

إن تراجع الدور الأمريكي في الشئون الدولية، لاسيما في سياسة الشرق الأوسط، قد يكون مؤقتا، لكن كان له تأثيرا مباشرا على المنطقة. فالضعف الأمريكي يؤثر سلبا على قدرات الردع الإسرائيلية، التي لا تقتصر ببساطة على قوتها وقدرتها العسكرية لكسب الحروب التقليدية والنزاعات منخفضة الحدة. كما أن قرب إسرائيل المتصور من أمريكا، والتوقع بأن الولايات المتحدة سوف تهب لمساعدة إسرائيل عند الحاجة، هو مكون له أهمية مساوية للردع. لكن إدارة أوباما قد أصابت بعض حلفائها في الشرق الأوسط بخيبة الأمل، وصداقتها مع إسرائيل لم تعد بديهية. ونتيجة لذلك، لا يمكن لإسرائيل أن تعتمد بالضرورة على الدعم الدبلوماسي أو الاقتصادي أو العسكري لواشنطن في حالة تعرضها للهجوم. إضافة إلي ذلك، فإن استخدام إسرائيل للقوة كخطوة وقائية أو استباقية قد يفاقم العلاقات المتوترة بين القدس وواشنطن – وهو أمر يمثل دعامة للأمن القومي الإسرائيلي. ومثل هذه الاعتبارات ليست جديدة،

لكنها في الوقت الراهن أكثر أهمية عن الماضي في الوقت الذي تدرس فيه إسرائيل القيام بعمل عسكري ضد حماس وحزب الله وإيران.

لكن إسرائيل قد تجد بعض العزاء في حقيقة أن أزمة الشرق الأوسط تثبت مرة أخرى أن إسرائيل هي الحليف الإستراتيجي الأكثر موثوقية لأمريكا في المنطقة. وفي المستقبل، على الأرجح لن تكون الطائرات الأمريكية قادرة على الهبوط بسلام في الشرق الأوسط إلا في إسرائيل. وبالمثل، فإن الموانى الإسرائيلية هي وحدها التي يمكن الاعتماد عليها في تخطيط خطط الطوارئ الأمريكية في شرق المتوسط.

وهذا لا يعني أن الإعلانات الأمريكية بالالتزام بأمن إسرائيل هي إعلانات موثوق بها تماما. لكن إسرائيل ليس لها بديل لتحالفها مع الولايات المتحدة، التي من غير المرجح أن يتغير وضعها المهيمن في الشئون الدولية خلال العشرين عاما القادمة، على الأقل. ولذا، يجب على إسرائيل، في السنوات القليلة القادمة – وبخاصة إذا تم إعادة انتخاب أوباما في نوفمبر ٢٠١٢ – توخي الحذر في مواجهة واشنطن.

المخاطر الأمنية المتزايدة

يضم العالم العربي العديد من الدول الضعيفة المشغولة للغاية بمعالجة الشئون الداخلية للاستثمار في تجميع تحالف عسكري ضد إسرائيل أو بناء قوة عسكرية تقليدية حديثة قادرة على تنافس الدولة اليهودية. وفي الواقع، فإن الفجوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بين إسرائيل وجيرانها قد اتسعت على مر السنين، مما يجعل شن هجوم تقليدي واسع النطاق غير مرجح بشكل متزايد – حتى إذا تخلت الأردن و / أو مصر عن اتفاقيتي السلام مع إسرائيل.

ومع ذلك، يظل هناك تهديد من أشكال أخرى للعدوان العسكري ضد إسرائيل على المستوى غير التقليدي، لاسيما نتيجة قدرات الردع الإسرائيلية الآخذة في الضعف. والدول غير المستقرة أو الفاشلة، التي تتميز بعمليات صنع القرار المعقدة وغير المركزية، هي أقل ردعا من الدول التي تملك سيطرة قوية مركزية. وبالتالي، فإن الأزمة الإقليمية تزيد من التحديات العسكرية المحتملة أمام إسرائيل. ويمكن أن

يحدث ذلك لاسيما إذا تحرك القادة الجدد بدوافع كراهيتهم لإسرائيل، وأساءوا تقدير خطواتهم نتيجة عدم خبرتهم. إضافة إلي ذلك، قد يقرر القادة العرب في الدول المجاورة تحويل اهتمام شعوبهم بعيدا عن المشاكل الداخلية ببدء حرب استنزاف ضد إسرائيل أو بشن هجمات إرهابية ضدها. وعلى سبيل المثال، في الماضي، نظمت سوريا، تحت الضغط، مسيرات مدنية على الحدود الإسرائيلية.

إضافة إلي ذلك، فإن المشاكل الداخلية التي تعاني منها الدول العربية الضعيفة تجعل هذه الدول أكثر ميلا للإرهاب. وحين يفقد القادة سيطرتهم على أراضي الدولة وحين تصبح الحدود أكثر تعرضا للاختراق، فإن الجماعات المسلحة والإرهابيين يتوفر لديهم حرية أكبر للعمل. ومثل هذه المشاكل تعاني منها مصر في حقبة ما بعد مبارك، حيث أصبح القانون والنظام أكثر تراخيا. وعلى سبيل المثال، ففي شبه جزيرة سيناء على الحدود مع إسرائيل، تم مرارا تخريب خط أنابيب ينقل الغاز الطبيعي المصري إلي إسرائيل (والأردن). كذلك تحولت سيناء إلي طريق بلا عوائق لإمدادت الأسلحة الإيرانية إلي حماس وقاعدة لهجمات إرهابية ضد إسرائيل. وقد أقامت حماس حتى خطوط إنتاج للصواريخ في سيناء في محاولة لحماية ممتلكاتها، لأن الجماعة تعتقد أن إسرائيل لن تضرب أهدافا داخل مصر تحسبا للتأثير الذي يمكن أن يحدثه ذلك على العلاقات الثنائية.

وعلاوة على ذلك، لكون الدول الضعيفة تفقد السيطرة على أجهزتها الأمنية، فإن الترسانات الوطنية من الأسلحة التقليدية (وغير التقليدية) تصبح أكثر عرضة للخطر، الأمر الذي قد ينشأ عنه ظهور بشكل متزايد جماعات ساخطة سياسيا مسلحة تسليحا جيدا تسعى إلي إلحاق الضرر بإسرائيل. وعلى سبيل المثال، في أعقاب سقوط القذافي، يبدو أن صواريخ ليبية من طراز إس أيه – ٧ المضادة للطائرات وقذائف أر بي جي المضادة للمدرعات قد وصلت إلي حماس في غزة. وبالمثل، في حالة سقوط النظام السوري، فإن الترسانة السورية المتطورة، بما فيها الأسلحة الكيماوية، وصواريخ شاطئ – سفن، ونظم الدفاع الجوي والصواريخ البالستية بكل أنواعها قد تصل في نهاية المطاف إلي حزب الله أو عناصر راديكالية أخرى.

وبالطبع فإن الديناميكيات الداخلية لدول معينة غير مستقرة تكون أكثر أهمية نتيجة أهميتها الإستراتيجية أو صداها السياسي – الثقافي في المنطقة. وعلى سبيل المثال، تلعب مصر، أقوى دولة عربية وأكثرها تعدادا للسكان، دورا محوريا في سياسة الشرق الأوسط. وقد ضحى النظام العسكري المصري، الموالي للغرب بحسني مبارك، ووعد بانتخابات وإصلاحات، وشكل تحالفا مع الإخوان المسلمين، القوة السياسية الوحيدة المنظمة تنظيما جيدا خارج النظام الحاكم. ومازال من غير الواضح إلي أي مدى سينجح الجنرالات المصريين في السيطرة على صعود الإخوان.

وسوف يعزز صعود الإخوان المسلمين في مصر والقبول الدولي الكبير بهم قضية الإسلاميين الراديكاليين في كل الأنحاء. وسوف يخلق استيلاء إسلامي على السلطة في مصر زلزال إستراتيجي، يعزز المحور الراديكالي في الشرق الأوسط وربما يحيي تحالفا عسكريا عربيا ضد إسرائيل.

وتنصب مخاوف إسرائيل حول اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية لعام ١٩٧٩ – وهي دعامة رئيسية للأمن القومي الإسرائيلي. فقد أزاح خروج مصر من التحالف العسكري العربي المكون العسكري الأقوي من قائمة أعداء إسرائيل، وبالتالي حسن بشكل دراماتيكي من وضع إسرائيل الإستراتيجي. إضافة إلي ذلك، فإن السلام مع مصر منع العرب من شن حرب على جبهتين ضد إسرائيل، وبالتالي سمح لإسرائيل بإجراء تخفيضات كبيرة على مصروفاتها الدفاعية. كما أن نزع سلاح سيناء قد زاد من تثبيت استقرار العلاقة المصرية – الإسرائيلية الإستراتيجية من خلال حرمان الجانبين من خيار شن هجمات مفاجئة. وربما يتم الآن انتهاك ترتيبات نزع السلاح، التي يُنظر إليها عادة في مصر على أنها خرق لسيادتها، مما يبشر بتغيير هام في السياسة الخارجية المصرية. ومثل هذه الانتهاكات يمكن أن تولد إحساسا شديدا بالتهديد في إسرائيل وقد تعتبر سببا للحرب.

وتآكل السيادة المصرية في سيناء، التي تجاور إسرائيل وقطاع غزة، قد مكنت حماس من تعزيز قدراتها العسكرية وحريتها على الحركة. وقد تشجعت

حماس بالتطورات في مصر، وقد تتبني موقفا أكثر عدوانية تجاه الدولة اليهودية، والإسلاميون في مصر لا ينفرون من ذلك. وفي الواقع، فإن النفوذ المتنامي للإخوان المسلمين في القاهرة قد دفع مصر بالفعل إلي رفع القيود على حركة الدخول والخروج من غزة، مما أدى إلي تخفيف الحصار الإسرائيلي. وهذا يعزز من قبضة حماس على غزة وعلى العناصر الإسلامية الراديكالية داخل الحركة الوطنية الفلسطينية.

ويخلق الفراغ السياسي في سيناء عددا من التحديات الأمنية الجديدة أمام إسرائيل على طول الحدود الجنوبية الغربية. وقد تصبح المنطقة ملاذا للإرهابيين، كما حدث في أجزاء من لبنان، أو قاعدة لأعمال القرصنة، كما في الصومال. وقد تحولت سيناء بالفعل إلي طريق سريع لتهريب الأسلحة إلي حماس. ويتطلب التعامل مع هذا الوضع وجودا عسكريا أوسع في المنطقة المواجهة لسيناء. وتحت الضغط، قد تجد إسرائيل نفسها مضطرة إلي إعادة الاستيلاء على أجزاء من سيناء.

وفي ظل أن علاقات إسرائيل مع مصر أصبحت إلي حد ما غامضة، فإن القدس تراقب عن كثب التطورات في الأردن، التي وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل في عام ١٩٩٤. ففي حين تنظر إسرائيل إلي الأردن باعتبارها "عمقها الإستراتيجي" أو المنطقة العازلة بينها وبين خطوط الأعداء المحتملين في الشرق، فإن النخبة الأردنية تنظر إلي إسرائيل باعتبارها بوليصة تأمين ضد غزوات من جانب جيرانها. وحتى الآن، نجح الملك عبد الله في تخطي عاصفة الشرق الأوسط بأدني حد من الضرر على حكمة أو علاقاته مع إسرائيل. لكن المعارضة حتى في الأردن آخذة في التصاعد، وإذا سقط العراق أو سوريا في قبضة الراديكاليين المسلمين، فإن الضغط على الأسرة الحاكمة الهاشمية سوف يزداد. وسقوط الأردن سوف يضع قوى معادية على طول أطول حدود مع إسرائيل، وهي الحدود الأقرب إلي قلب أراضي إسرائيل – مثلث تل أبيب – القدس – حيفا، التي تضم معظم سكان إسرائيل وبنيتها الاقتصادية.

كما أن سوريا، الواقعة على الحدود الشمالية لإسرائيل، في حالة اضطراب (إلي وقت كتابة هذا التقرير) ومازال من غير الواضح ما إذا كان النظام العلوي سوف ينجو أو أن يتم استبداله بقيادة سنية جديدة. وفي صيف ٢٠١١، حاول الأسد تفجير حربا ضد إسرائيل لصرف الانتباه. وكان ذلك إشارة تحذير لإسرائيل لكي تستعد لاحتمال أعمال قتالية في المستقبل على طول حدود الجولان الهادئة الآن، سواء بادر بها الأسد أو خليفته.

وقد شتت الأحداث الإقليمية الاهتمام بعيدا عن القضية الفلسطينية، ولاسيما لأن هذه الثورات قد تجاهلت إلي حد كبير الفلسطينيين. وتعد قدرة السلطة الفلسطينية على إلحاق الضرر بإسرائيل من أجل إعادة إثارة الاهتمام الدولي هي قدرة محدودة للغاية، ومن شأن تجديد حملة إرهابية ضد الدولة اليهودية أن تكون باهظة التكاليف بالنسبة للفلسطينيين. ومع ذلك فإن السلطة الفلسطينية الضعيفة وغير الشرعية تعرضت لضغط متزايد من جانب حماس القوية والتي تحظي بشعبية. وحدوث خطأ فلسطيني إستراتيجي في الحساب، يؤدي إلي اندلاع جولة أخرى للعنف، يعد احتمالا لا يمكن لإسرائيل أن تتجاهله.

ويجب على إسرائيل أن تراقب عن كثب التهديدات التي يمثلها جيرانها المجاورين أو الأكثر بعدا. وقد أدى الاضطراب السياسي الأخير عموما إلي إضعاف الدول العربية، مما وفر فرصة أكبر لإيران على بسط نفوذها. إضافة إلي، أدى تعب أمريكا الإستراتيجي وميلها الأيديولوجي للتخلي عن مسئولياتها الخارجية إلي فتح مجال أمام منافسيها في الشرق الأوسط – الصين وروسيا – وهو سيناريو غير مرحب به من جانب إسرائيل. وبالتالي، فإن الاضطراب الإقليمي هو جرس إنذار لإسرائيل لكي تجهز دفاعاتها بشكل أفضل إذا ساء الموقف.

التهديدات التي تتعرض لها خطوط الملاحة البحرية في شرق المتوسط

إن الثورات في العالم العربي تغير من الفضاء الإستراتيجي حول إسرائيل، لاسيما في حوض شرق المتوسط حيث ربما تبسط عناصر الإسلام الراديكالي من

سيطرتها. وفي هذه المنطقة، تظهر تونس وليبيا ومصر ولبنان وسوريا وتركيا ميول إسلامية، تهدد حرية الوصول غير المقيدة حاليا لإسرائيل والغرب إلي هذه المنطقة. ويتم نقل حوالي ٩٠ في المائة من التجارة الخارجية الإسرائيلية عبر المتوسط، مما يجعل حرية الملاحة أمرا هاما بالنسبة للرفاهية الاقتصادية في إسرائيل. إضافة إلي ذلك فإن فرص إسرائيل لأن تصبح مستقلة في مجال الطاقة ومصدر هام للغاز ترتبط بقدرتها على تأمين مرور حر لتجارتها البحرية والدفاع عن الحقلان الهيدروكربونيان المُكتشفان حديثا؛ ليفياثان وتامار.

وفي تونس، فاز الإسلاميون بانتخابات نوفمبر ٢٠١١. وفي ليبيا، تشير الأحداث السياسية المتطورة بعد سقوط معمر القذافي إلي أن العناصر الإسلامية الراديكالية سوف تلعب دورا أكبر في رسم مستقبل البلاد. وإذا تحولت المرحلة الانتقالية لنظام جديد إلي حرب أهلية، فإن الفوضى الناجمة عن ذلك قد تسمح بحرية عمل أكبر للمتطرفين المسلمين انطلاقا من الشواطئ الليبية المطلة على المتوسط.

ومازالت مصر، الجارة الشرقية لليبيا، يحكمها الجيش، لكن انتخابات نوفمبر ٢٠١١ دفعت بالأحزاب الإسلامية إلي وضع مهيمن في النظام السياسي المصري الآخذ في التكشف. وبخلاف أن لها مواني هامة على المتوسط، فإن مصر تسيطر أيضا على قناة السويس، وهي ممر هام يربط أوروبا بالخليج الفارسي والشرق الأدني قد يسقط تحت سيطرة الإسلاميين. واللافت، أن مصر سمحت بالفعل لسفن عسكرية إيرانية بالمرور عبر قناة السويس (في فبراير ٢٠١١). والمرور عبر هذا المرر المائي يعزز قدرة إيران الراديكالية على توفير إمدادات لحلفائها المتوسطيين، سوريا وحزب الله في لبنان وحماس في غزة. إضافة إلي ذلك، يعزز المرور عبر القناة حرية وصول إيران لدول البلقان المسلمة، وخاصة ألبانيا، والبوسنة وكوسوفو، مما يزيد من نفوذها في هذا الجزء من المتوسط أيضا.

وإذا كان الجيش المصري قادرا على كبح القوى الإسلامية في الداخل، فإن قبضته على شبه جزيرة سيناء مسألة مختلفة. وكما سبق الإشارة، فإن سيطرة مصر الضعيفة على سيناء قد ازدادت ضعفا منذ سقوط نظام مبارك. وقد يؤدي ذلك إلي

"تحويل سيناء إلي صومال أخرى"، مما يؤثر سلبا على سلامة التجارة البحرية عبر المتوسط، وطرق الوصول إلي قناة السويس والبحر الأحمر. وفي الوقت نفسه، فإن غزة المجاورة تخضع حاليا لسيطرة حماس، وهي منظمة إسلامية راديكالية متحالفة مع إيران. ويتعرض الحصار البحري الذي تفرضه إسرائيل على غزة لانتقاد متزايد من جانب المجتمع الدولي. وفي ضوء التغييرات السياسية الأخيرة في مصر وتأثيرها الضار على العلاقات المصرية – الإسرائيلية، سوف يصبح احتواء التهديد الإسلامي القادم من غزة أكثر صعوبة في المستقبل القريب.

وفي شمال إسرائيل، على طول ساحل المتوسط، توجد لبنان، وهي دولة يسيطر عليها حزب الله الشيعي الراديكالي، بموانيه غير الوديه من منظور غربي . وأعلن حزب الله بالفعل أحقيته في بعض حقول الغاز الضخمة التي اكتشفتها إسرائيل في البحر، والتي يمكن أن تقلص اعتماد أوروبا في مجال الطاقة على روسيا وتركيا. إضافة إلي ذلك، تمارس سوريا، وهي عدو لإسرائيل وحليف حالي لإيران، نفوذا ضخما على لبنان. كما أن شواطئها على المتوسط، شمال لبنان، هي أيضا معادية للغرب وموانيها تقدم حتى خدمات للأسطول الروسي. ورغم أن نظام الأسد في سوريا يواجه معارضة داخلية كبيرة وربما يسقط، فإن أي نظام يخلفه في سوريا قد يكون إسلاميا ومعاديا للغرب أيضا.

والدولة التالية على الخط الساحلي لشرق المتوسط هي تركيا التي يحكمها حزب العادلة والتنمية. وقد تخلت تركيا، خلال السنوات القليلة الماضية، عن سياسة خارجية موالية للغرب، واعتمدت بدلا من ذلك موقفا راديكاليا على صعيد السياسة الخارجية. وتؤيد الحكومة التركية حركة حماس وحزب الله، وتعارض العقوبات ضد إيران، وتتبني موقفا حادا معادي لإسرائيل ينبع من التوجه الإسلامي لحزب العادلة والتنمية. إضافة إلي ذلك، كشفت تركيا عن طموحات ضخمة لقيادة الشرق الأوسط، ووسط آسيا، والقوقاز، والبلقان، وشرق المتوسط. وقد دفع مزيج من القومية التركية والحنين للعثمانية الجديدة ودوافع جهادية – إسلامية تركيا إلي تبني موقفا اقتحاميا بشأن العديد من المسائل الإقليمية. وعلى سبيل المثال، استعرضت تركيا عضلاتها

البحرية بتهديد إسرائيل بأنها سوف تقوم بحراسة أسطولا يحاول كسر الحصار المفروض على غزة.

كذلك مارست تركيا تهديدا ضد قبرص بخصوص رغبتها في الحصول على حصة من ثروات الطاقة جنوب الجزيرة. وتريد تركيا بسط سيطرتها أو الحصول على ملكية جزئية لحقول الغاز البحرية شرق المتوسط حيث أن ذلك سيساعدها على الوفاء بطموحاتها للعمل كجسر للطاقة إلي الغرب، وبالتالي تخلق غربية تبعية لها. وهذا يضع أنقرة في حالة خلاف مع نقوسيا والقدس اللتان تشتركان في الاهتمام بتطوير الحقول الهيدروكربونية في مناطقتهما الاقتصادية الحصرية وتصدير الغاز إلي أوروبا المتعطشة للطاقة. ونزاع المصالح هذا قد يدفع القوات التركية، المتمركزة في الجزء الشمالي لقبرص المقسمة، إلي اكمال استيلائها على الجزيرة الذي بدأ عام ١٩٧٤. ومن شأن استيلاء تركي على الجزيرة ألا يضر فقط بالمصالح الجيو اقتصادية الغربية، بل سوف يمثل خسارة غربية هامة للجزيرة ذات الموقع الإستراتيجي. وقد شكلت قبرص سببا للخلاف في الماضي بين بروسيا واليونان القديمة وبين العثمانيين والبندقية. باختصار، تمثل قبرص الصراع بين الشرق والغرب.

وغرب تركيا، تقع اليونان، وهي دولة غربية ديمقراطية لها مصلحة في حماية قبرص من اليهمنة الإسلامية. لكن أزمتها الاقتصادية الحالية قد تؤدي إلي تآكل قدرتها العسكرية المحدودة بما يجعل من الصعب عليها مواجهة التحدي التركي وحدها. وباستثناء إسرائيل، فإن جميع دول شرق المتوسط الأخرى سوف تفضل على الأرجح عودة قبرص إلي الحكم الإسلامي وصعود الإسلام في شرق المتوسط.

ويواجه النفوذ الغربي في شرق المتوسط بتحدي من جانب النفوذ الإسلامي الراديكالي المتنامي في المنطقة. ونفاذ إيران إلي مياه المتوسط، والاضطراب المحتمل للدول الفاشلة، والتنافس بين الدول على موارد الطاقة يزعزع استقرار المنطقة. لكن ليس من الواضح أن القوى الغربية، لاسيما الولايات المتحدة، تعي إمكانية خسارة الجزء الشرقي من البحر المتوسط في صالح الإسلام الراديكالي أو

أنها مستعدة بأي شكل لمنع مثل هذا السيناريو. ويبدو أن القوى الغربية، بحماقة، تعتقد أن ما يُسمي بـ "الربيع العربي" يبشر ببيئة سياسية أفضل وأن تركيا تمثل نموذج "الإسلام المعتدل". ومثل هذه السذاجة الأمريكية والأوروبية قد تصبح باهظة التكاليف من الناحية الإستراتيجية.

التحدي النووي الإيراني

إن الثورات في العالم العربي قد صرفت الاهتمام عن إدراك السيناريو الأكثر رعبا بالنسبة لإسرائيل هو – أن تصبح إيران دولة نووية. إضافة إلي ذلك، خدم الاضطراب في الشرق الأوسط الإستراتيجية الإيرانية حيث جعلها ببساطة تستهلك الوقت لكي تخرج للعالم بأمر واقع نووي. وفي الوقت نفسه، تواصل إيران بجدية العمل في مشروعها النووي، غير متأثرة بالعقوبات الاقتصادية والغضب الدبلوماسي. وحتى الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشرت تقريرا (في نوفمبر ٢٠١١) تعرب فيه عن قلقها بشأن الأنشطة الإيرانية التي يصعب انطباقها على أنشطة برنامج مدني.

وتشعر إسرائيل بقلق بالغ تجاه رد الفعل الدولي غير الفعال تجاه التقدم النووي الإيراني. ويبدو أن هذه السلبية الدولية إما أنها تشير إلي عدم فهم كافي بالنتائج بعيدة المدى أو يشير إلي فقدان الإرادة السياسية للتعامل مع مشكلة إستراتيجية صعبة. وحصول إيران على السلاح النووي سوف يخلق مزيدا من محاولات الانتشار النووي في المنطقة في وقت سيصعب على دول في المنطقة مثل تركيا ومصر والسعودية مقاومة منطق تبني مواقف نووية مماثلة، مما سيحول شرق أوسط متعدد الأقطاب النووية إلي كابوس إستراتيجي. وحصول إيران على سلاح نووي سوف يعزز هيمنتها في قطاع الطاقة الإستراتيجي لمجرد موقعها على طول الخليج العربي الغني بالنفط وبحر قزوين. كما أن حصول إيران على السلاح النووي سوف يؤدي أيضا إلي خسارة الغرب لدول آسيا الوسطي، التي إما أنها سوف تنجذب نحو إيران أو أن تحاول تأمين مظلة نووية مع روسيا أو الصين، الدولتان الأكثر

قريبا للمنطقة. كما أن من شأن إيران جرئية، بعد حصولها على السلاح النووي، أن تصبح أكثر نشاطا في دعم العناصر الشيعية الراديكالية في العراق وإثارة المجتمعات الشيعية في دول الخليج العربي. ولأن طهران هي داعم رئيسي لمنظمات إرهابية مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، فقد يصل بها التهور إلي حد نقلها عدد من القنابل النووية إلي تلك المنظمات التابعة لها، وهي منظمات لا تردعها قيود أخلاقية من تفجير شحنة نووية في ميناء أوروبي أو أمريكي. كما أن برنامج إيران النووي – الذي يصاحبه مزيد من عمليات التطوير في الصواريخ الإيرانية – قد يضع في البداية العواصم الأوروبية، وفي نهاية المطاف شمال أمريكا، في مدى هجوم إيراني محتمل.

ويبدو أن إدارة أوباما رافضة لتنظيم عقوبات كاسحة ضد إيران أو استخدام القوة من أجل ردعها. وتدرك القدس أن الوقت يقترب لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم توجيه ضربة إجهاضية ضد المنشآت النووية الإيرانية الهامة أو التعايش مع إيران نووية. وسيتم اختبار رغبة إسرائيل في القضاء على التهديد لعدو نووي محتمل. وفي الواقع، كان هناك خلال صيف وخريف ٢٠١١ فورة غير مسبوقة من التصريحات لمسئولين إسرائيليين ومسئولين سابقين حول ضرورة أو جدوى شن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية.

الردود الإسرائيلية

تدرك إسرائيل أن الجماهير التي تتظاهر في الشوارع العربية لن تكون على الأرجح عوامل فعالة للتحول الديمقراطي وأن المشاعر الشعبية في العالم العربي هي إلي حد كبير معادية للغرب وبالطبع معادية لإسرائيل. ورغم أن إسرائيل سترحب بجيران ديمقراطيين ومحبين للسلام، فإن تقديراتها الإستراتيجية يجب أن تقوم على أساس سيناريو الحالة الأسوأ، فبعد كل شيء، كان النزاع وإراقة الدماء هما من الثوابت التاريخية في المنطقة. وإدراكا منها بأن بقائها يعتمد إلي حد كبير على قوتها الوطنية، فإن إسرائيل قامت عبر سنوات ببناء آلة عسكرية استثنائية. ونتيجة لذلك،

كانت آخر حرب واسعة النطاق خاضتها إسرائيل في عام ١٩٧٣. ومنذ ذلك الحين، انشغل جيش الدفاع الإسرائيلي بحروب صغيرة ولاعبين من غير الدول. ومع ذلك، فإن البيئة الإستراتيجية المتغيرة تفرض حرصا أكبر والحاجة إلي مواجهة مجموعة متنوعة من التهديدات. وقد حذر الميجور جنرال إليال ايزنبرج Eyal Eisenberg، قائد قيادة الجبهة الداخلية، من أن التطورات في العالم العربي تزيد من احتمالية اندلاع حرب إقليمية شاملة. ورغم أن اندلاع حرب على جبهات متعددة مازال احتمالا ضعيفا، فلا يمكن تجاهله. وفي ظل أن البيئة الإستراتيجية الإسرائيلية أصبحت أكثر عداءا، فإن توسيع جيش الدفاع الإسرائيلي وتحديث سيناريوهاته لخوض الحروب بات أمرا ضروريا.

ميزانية دفاع أوسع

ليس أمام إسرائيل من خيار سوى زيادة نفقاتها الدفاعية من أجل الوفاء بالتحديات في المستقبل، كما سبق الإشارة. ويجب على إسرائيل أن تستثمر في بناء قوة أقوى تكون قادرة على التعامل مع مجموعة متنوعة من الطوارئ، بما فيها حربا واسعة النطاق.. وتحتاج إسرائيل إلي جيش دائم أكبر، لاسيما قوات برية وبحرية. ولأن عملية بناء القوات عملية طويلة، فإن القرارات المناسبة بشأن حجم القوات وهيكلها، إضافة إلي مخصصات الميزانية، يجب أن تُتخذ في أسرع وقت ممكن. وهناك العديد من المجالات الأخرى تتطلب اهتماما خاصا منها الدفاع الصاروخي والأبحاث والتطوير.

ولم تتطلب الحدود الجنوبية، التي ظلت هادئة لفترة زمنية طويلة للغاية، في وقت من الأوقات سوى وجود عسكري إسرائيلي محدود. لكن التغييرات المحتملة في مصر، إضافة إلي سوريا، تتطلب نشر قوات أكبر على تلك الحدود. إضافة إلي ذلك، يثير الغموض الذي يحيط بمستقبل مصر وسوريا والأردن تقديرا لسيناريو الحالة الأسوأ، الذي يشمل تحديات عسكرية متزامنة من أنوع مختلفة على جميع الحدود الإسرائيلية.

وقد نشر جيش الدفاع الإسرائيلي قوات ذات كفاءة أفضل في مناطق الحدود المصرية والسورية. كذلك استلزمت التوترات على طول خط ترسيم الحدود المصرية – الإسرائيلية إجراء تغييرات هيكلية، مثل إنشاء لواء إقليمي جديد بجوار إيلات. ويتعين على إسرائيل تعزيز وجودها العسكري على طول هذه الحدود. ويجب نشر فرقة جديدة في جنوب إسرائيل من أجل التعامل مع حالات الطوارئ المصرية إضافة إلي مواجهة التحديات المتزايدة القادمة من غزة. وقد شرح رئيس الأركان الإسرائيلي بني جانز الحاجة إلي تدخل واسع النطاق في غزة.

وقد أصبح بناء بحرية إسرائيلية أوسع، تكون مسئولة عن استضافة نظم إستراتيجية، مهما بشكل متزايد في ظل أن الأراضي الإسرائيلية، مع قواعد قواتها الجوية ومناطق انتشارها، أصبحت أكثر عرضة لخطر هجمات الصواريخ. لكن هذه الحاجة لم تصبح أولوية في الميزانية. وتم إهمال تحديث وتوسيع الأسطول (ما عدا الغواصات) لبعض الوقت ولم يتم تجهيز خطط مشتريات للبحرية – وهذا يجب تصحيحه سريعا.

وتظهر الديناميكيات السياسية في الدول المطلة على شرق المتوسط، والتي تم استعراضها في القسم السابق من هذه الدراسة، التهديدات المتزايدة التي تتعرض لها الممرات البحرية التي تمر عبر هذه المنطقة إضافة إلي اكتشافات الغاز الجديدة. وتستلزم الحاجة لحماية هذه الممرات تطوير وتوسيع البحرية الإسرائيلية.

إضافة إلي ذلك، فإن التعامل مع صواريخ ذات مجموعة متنوعة من النطاقات كان على أجندة الأمن القومي على الأقل خلال العقدين الماضيين. وقد أدت قيود الميزانية وقصر النظر الإستراتيجي إلي إبطاء تطوير ونشر كافي لنظم دفاع صاروخي متعددة المستويات. ويحتاج هذا الموقف إلي علاج حيث أن دوافع القوى الراديكالية للهجوم على إسرائيل تتزايد – وقد تتعرض الجبهة الداخلية الإسرائيلية بأسرها إلي هجوم صاروخي مكثف في أي نزاع في المستقبل مع حماس وحزب الله وكلاء إيران. ولهذا الغرض، طلب جيش الدفاع الإسرائيلي ما يقرب من ٤ مليار

دولار من الخزانة خلال السنوات الخمس القادمة لإكمال برنامجه لنظم الدفاع المضادة للصواريخ.

ومواجهة تحدي الصواريخ تتطلب أيضا تحسين الحماية السلبية والدفاع النشط. وتشمل الحماية السلبية بناء ملاجئ وغرف محصنة في المنازل، وبناء أماكن محصنة داخل المؤسسات التعليمية ومراكز التجارة والتسلية. ويعني الدفاع النشط بين أمور أخرى، نشر عدد كافي من بطاريات القبة الحديدية لاعتراض تهديدات الصواريخ على بعد مسافة تصل إلي ٧٠ كيلومتر، إضافة إلي استخدام نظم دفاع ديفيدز سلينج المضادة للصواريخ لمواجهة تهديدات على بعد مسافة تصل إلي ٣٠٠ كيلومتر (لم يتم تشغيله بعد). ومن شأن توفير نظام دفاع كافي مضاد للصواريخ أن يوسع من حرية العمل على المستوى السياسي. وربما أيضا يلغي الحاجة إلي القيام بعمليات برية في غزة وجنوب لبنان أو الحد من تكاليفها.

ورغم أن اقتصاد إسرائيل المزدهر والآخذ في الاتساع يمكن أن يتحمل نفقات دفاع أوسع لمواجهة تحديات الأمن القومي الإسرائيلي، فقد أصبح من الصعب سياسيا تنفيذ ذلك عمليا، خاصة في ضوء الاحتجاجات الاجتماعية الضخمة في صيف ٢٠١١. وانعكاسا للمزاج الشعبي بأنه يجب توجيه مزيدا من الأموال لسد الاحتياجات الداخلية، قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي في أكتوبر ٢٠١١ خفض ميزانية الدفاع. كذلك تشير الاضطرابات الاقتصادية في منطقة اليورو، وهي منطقة صادرات رئيسية، والمخاوف من حدوث ركود عالمي، إلي الحاجة لتقشف مالي.

ومع ذلك فإن قيادة إسرائيلية شجاعة يمكن أن تشرح لشعبها أن الظروف المتغيرة تحتاج لبعض إجراءات التقشف التي قد تجمد مستوى المعيشة لفترة. وقد أظهر المجتمع الإسرائيلي مناعة وروح استثنائية في النزاعات طويلة الأمد وقد يستجيب إيجابيا لدعوة محكمة من قادته السياسيين. ويجب أن يرافق مثل هذا الخطاب إجراءات واضحة لتقليص الهدر العسكري وجهود صادقة لتقليص الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الإسرائيلي من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعي.

ضرورة وجود حدود يمكن الدفاع عنها

نتيجة للتقلبات السياسية على طول حدودها، يجب على إسرائيل أن تصر على حدود يمكن الدفاع عنها في أي مفاوضات سلام في المستقبل مع السلطة الفلسطينية وسوريا. والشعارات المخلة بشأن القيمة المتضاءلة للأراضي والأرصدة الطبوغرافية تتجاهل حقيقة أن التكنولوجيا العسكرية تاريخيا تقلبت باستمرار، أحيانا في صالح المواقف الدفاعية أو في صالح المبادرات الهجومية. ويظهر تاريخ التسليح أن كل نظام تسليح له في نهاية المطاف سلاح مضاد. وعلى سبيل المثال، فإن قوة نيران المدافع الرشاشة قد تم تحييدها بالدبابات، التي بدورها تعرضت لتهديد الصواريخ المضادة للدبابات، التي بعد ذلك فجرت بروز نظم دفاع الدبابات المتطورة. وسباق التكنولوجيا سباق معقد، وعادة ما تكون المميزات التكنولوجية المعاصرة مؤقتة في ظل ظهور تكنولوجيا جديدة. إضافة إلي ذلك، فإن توازن الهجوم – الدفاع التكنولوجي ليس هو العامل الرئيسي في تحديد النتائج العسكرية – ويمكن للثوابت الطبوغرافية أن تكون رصيدا ذات قيمة أكبر. ومازال الإستراتيجيون والجيوش في أنحاء العالم يولون أهمية كبرى للمميزات الطبوغرافية في ميدان القتال.

وبالتالي فإن تصميم حدود إسرائيل في المستقبل مع سوريا والسلطة الفلسطينية يجب ألا يتم صياغته حسب التكنولوجيات الحالية سريعة الزوال التي يبدو أنها تمنح مميزات لقدرات إسرائيل الدفاعية. ويظهر تاريخ الحروب أن التفوق التكنولوجي والأسلحة الأفضل لا تكفي لكسب أي حرب.

صياغة تحالفات إستراتيجية

رغم تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، فإن إسرائيل ليس أمامها خيار سوى مواصلة رعاية شراكتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة. ومن المرجح أن تظل الولايات المتحدة القوة العالمية المهيمنة لفترة طويلة وتراجعها في الشرق الأوسط ربما يكون على الأرجح مؤقتا. والقيم المشتركة بين الدولتين والتأييد الواسع والمستقر الذي تحظي به الدولة اليهودية في المجتمع الأمريكي يجعل أمريكا أفضل

حليف ممكن لإسرائيل. ويجب أن تتأقلم السياسة الخارجية الإسرائيلية مع الخلافات في الرأي وبالأحرى تضارب المصالح بين قوة كبرى وحليفها الصغير بطريقة تضمن استمرار الصداقة والدعم الأمريكي. وفي التحليل النهائي، فإن التطورات في واشنطن هي أكثر أهمية بالنسبة للقدس من التطورات في المنطقة.

وطالما ظلت إسرائيل تتمتع بالصداقة الأمريكية، سوف يصبح من الأسهل التغلب على العزلة الإقليمية التي تعاني منها إسرائيل. ومع ذلك، فإن إسرائيل لها مصلحة واضحة في تعزيز علاقات جيدة مع مصر والأردن والحفاظ على اتفاقيتي السلام معهما. ومن واجب إسرائيل أن تحاول صياغة شراكات إستراتيجية مع القوى الإقليمية لزيادة حريتها على الحركة. وسوف يساعد تقليص عزلة إسرائيل على تخفيف عبء التحالف الإسرائيلي على واشنطن. ويمكن للسياسة الواقعية أن تخلق شراكات بين رفاق غرباء: على سبيل المثال، أن تنظم سعودية وهابية وإسرائيل يهودية الصفوف ضد إيران. وقد يروق هذا الأساس المنطقي للسنة في العراق أو للأكراد، الذين قد يبرزون من جديد كحليف مفيد لإسرائيل، مما يقلص من عزلتها. وتتطلع دولة جنوب السودان الجديدة إلي الحصول على دعم من إسرائيل وقد تصبح حليفا إقليميا. وربما تكون كل المجموعات المعادية للإسلاميين في المنطقة، وبالأساس الأقليات مثل الدروز والمسيحيين اللبنانيين، أو الأشوريين في سوريا والعراق مهتمة بإقامة علاقات مع إسرائيل قوية، وإن كانت تتحسب من أن التعاون مع الدولة اليهودية هو أمر بالغ الخطورة.

وفي الحقيقة، فإن إسرائيل يمكن أن تتحمل العزلة الإقليمية. ففي المقام الأول، يصعب على إسرائيل حديثة ومزدهرة وديمقراطية وقوية أن ترغب في الاندماج في منطقة تتميز بالاستبداد والفساد والجهل والفقر. وبصرف النظر عن الفوائد الاقتصادية المتواضعة، فإن الشرق الأوسط لا يملك سوى عوامل جذب محدودة لإسرائيل التي تريد أساسا أن يتركها جيرانها وشأنها.

إضافة إلي ذلك، يمكن لإسرائيل أن تجد شركاء في شرق المتوسط لتعويض خسارة صداقة تركيا إلي حد ما. وتخطب اليونان وقبرص ود إسرائيل، وتعزز

الوجود الغربي في شرق المتوسط. وترتبط إيطاليا، الواقعة على مسافة قريبة، بعلاقات رائعة مع إسرائيل، يمكن تعزيزها. ومن المأمول أن تدرك الولايات المتحدة مرة أخرى مصالحها المتبادلة في المنطقة وأن تنشر قوتها من خلال أسطولها السادس لمنع هذه المنطقة من أن تصبح بحيرة إسلامية.

الرد على إيران

إن التحدي الرئيسي لأمن إسرائيل، وهو سعي إيران للحصول على أسلحة نووية، لم يتأثر بالثورات العربية. لكن المعضلة تجاه إيران أصبحت أكثر حدة لأن الإيرانيين اقتربوا أكثر من الوصول لترسانة نووية وتبدو فرص اندلاع ثورة مضادة فرصا ضئيلة. ولا يعتقد معظم الإسرائيليين، من جميع مشارب الحياة، أن العقوبات الاقتصادية ضد إيران يمكن أن تغير الحسابات السياسية – الإستراتيجية في طهران وتعجل بقرار لوقف البرنامج النووي. ولذلك، فإن المحصلة واسعة النطاق هي أن العمليات السرية وحدها و / أو القوة العسكرية يمكن أن تؤجل أو توقف تقدم إيران النووي. ويجري نقاش محتدم حول مسألة ما إذا كان يجب توجيه ضربة إجهاضية للمنشآت العسكرية الإيرانية على أعلى المستويات في إسرائيل، حيث لا يوجد قرار سهل يمكن اتخاذه بهذا الصدد. ومن شأن تحرك غربي قوي غير متوقع أن يجنب الحكومة الإسرائيلية هذه المناقشات، لكن ليس هناك أمل بأن يتجسد مثل هذا السيناريو، وبالتالي يترك ذلك الإسرائيليين يتحركون بمفردهم.

خاتمة

يظل الشرق الأوسط منطقة راكدة تعاني من أزمة اجتماعية سياسية عميقة مع فرص ضئيلة لحدوث تغيير إيجابي في المستقبل القريب. وقد تظل النظم الحالية في السلطة أو يتم استبدالها بنظم استبدادية أو معتدلة أو راديكالية جديدة. وفي أي الحالات، فإن المستقبل القريب سوف يشهد ظهور دولا ضعيفة تعاني من مشاكل داخلية وتواجه حالة من الغموض بشأن توجهات سياساتها الخارجية - وهذه أنباء متضاربة بالنسبة لإسرائيل، فتوازن القوة الإقليمي المتغير الذي يميل في صالح تركيا وإيران، اللتان تشجعان العناصر الراديكالية في المنطقة، لا يصب في صالح إسرائيل. كذلك، ما يبدو أنه تراجع للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط قد ترك تأثيرا سلبيا على عملية السلام مع إسرائيل وقلص قوة ردعها. وتواجه إسرائيل عزلة إقليمية أوسع، وتتعرض خطوطها الملاحية ومواردها للطاقة في شرق المتوسط لتهديدات أكبر، وتواجه احتمالات حصول إيران على سلاح نووي.

ورغم أن البيئة الأمنية المتغيرة قد تدهورت، تظل إسرائيل دولة قوية. واتسع فارق القوة بين إسرائيل وجيرانها أكثر من أي وقت مضى، مما يسمح لإسرائيل بمواجهة معظم التحديات بنفسها. لكن يجب على إسرائيل أن تنفق مزيدا من الأموال على الدفاع، ويتعين عليها أن تقيم شراكات جديدة في المنطقة. وتظل الولايات المتحدة الحليف الهام الوحيد، ويعد الحفاظ على العلاقات الجيدة مع واشنطن الركيزة الرئيسية للأمن القومي الإسرائيلي. وقد أظهر المجتمع الإسرائيلي صلابة كبيرة في الماضي عندما واجه تحديات للأمن القومي. ويدرك معظم الإسرائيليين حقيقة الحياة في الشرق الأوسط، لكنهم يجب أن يدركوا أن هذه المنطقة الصعبة قد تصبح أكثر وحشية في المستقبل القريب.

التعليق

د . سعيد عكاشة

يمثل إفرايم إينار (أوعنبر)، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان ومدير مركز بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية، مدرسة اليمين الإسرائيلى الذى يتغلغل في الأوساط البحثية والأكاديمية الإسرائيلية، صانعاً من رؤاه وأطروحاته دعامة للسياسات المتشددة التى يمثلها حزب الليكود والأحزاب المتطرفة على شاكلة "إسرائيل بينينو".

تؤمن هذه المدرسة بأن إمكانية تحقيق السلام مع الفلسطينيين غير مرجحة، وأن فرص إسرائيل في إقامة علاقات طبيعية مع العرب ضعيفة. ويستند إتباع هذه المدرسة إلى دعاوى شبه عنصرية تقوم على تفوق الثقافة الإسرائيلية وارتباطها بالحضارة الغربية. وتتبنى هذه المدرسة الفرضية التى سبق لبنيامين ناتانياهو رئيس الوزراء الحالى ترويجها في كتابه الصادر في أوائل التسعينات من القرن الماضى – مكان تحت الشمس – وهى أن إسرائيل ليست مصدر عدم الاستقرار في المنطقة، ولا الصراع العربى – الإسرائيلى هو السبب الرئيسى في عدم هذا الاستقرار، بل أن الأزمة تكمن في العلاقة العدائية التاريخية بين العرب والمسلمين من جهة والغرب من جهة أخرى بدءً من حقبة الحروب الصليبية ومروراً بالحقبة الاستعمارية وانتهاء بالفشل العربى – الإسلامى في إثبات الجدارة الحضارية أمام الغرب وثقافته. أو كما صاغها ناتانياهو في كلمات واضحة "أن العرب يكرهون إسرائيل بسبب الغرب، وليس صحيحا انهم يكرهون الغرب بسبب دعمه لإسرائيل"

فمن وجهة نظر ناتانياهو ومدرسة اليمين الإسرائيلى أنه حتى لو لم تقم إسرائيل من الأصل فإن الأمر ما كان ليتغير وكان العرب سيظلون على كراهيتهم للغرب وكانوا سيظلون على سعيهم لتدمير مصالحه كما يفعلون حالياً.

هذه الخلفية التى ينتمى إليها "إنبار" ومدرسة اليمين الإسرائيلى هى التى تقف خلف الدراسة التى بين أيدينا والتى تحاول إثبات أن ثورات الربيع العربى تبرهن

على صحة إطروحات المدرسة المعنية. فعدم الاستقرار السياسى في المنطقة يعود إلى عوامل لا علاقة لإسرائيل بها تتلخص في معاناة شعوب هذه المنطقة من الاستبداد السياسى والفقر والجهل والتخلف، وهى إشارة واضحة إلى مسئولية الغرب الذى استعمر هذه البلاد لسنوات طويلة.

ومن جانبنا يجب أن نعترف بأن الأنظمة الوطنية في العالم العربى غداة نهاية الحرب العالمية الثانية قد روجت إيديولوجياً وسياسياً إلى فكرة مسئولية الغرب عن تخلف المنطقة العربية، ووضعت حل الصراع على فلسطين على قمة أولوياتها زاعمة أن الديمقراطية يمكن تأجيلها حتى الانتهاء من القضية الوطنية (القضية الفلسطينية)، وقد مارست هذه الأنظمة أشد أنواع سياسات القهر والظلم تحت هذا المبرر، وعندما لاحقتها الهزائم منذ عام ١٩٦٧ مبرهنة على فشل معادلة تأجيل الديمقراطية والتنمية إلى ما بعد تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية كمدخل للنهضة الحضارية الشاملة، كان لابد وأن تتحول المنطقة إلى حالة من الصراع بين من كفروا بكل الأفكار التى روجتها الأنظمة الوطنية، وبين هؤلاء الذين رأوا أن الأهداف التى وضعتها هذه الأنظمة لنفسها كانت صحيحة ولكن الوسائل التى اتبعتها كانت خاطئة، وقد استفاد من هذا الطرح الأخير التيار الإسلامى تحديداً والذى أخذ في الهيمنة على المشهد العربى الجماهيرى منذ سنوات السبعينيات وحتى الآن.

أن صعود قوة الإسلام السياسى في العالم العربى بعد ثورات الربيع العربى وتمكنه من الوصول إلى السلطة في بعض بلدانه قد يرتب استمرار نفس الأطروحة التى قدمتها الأنظمة الوطنية القومية بعد الحرب العالمية الثانية، أى اعتبار المعركة من أجل القضاء على إسرائيل ذات أولوية على ما عداها من قضايا اجتماعية واقتصادية وهو ما يستند إليه إنبار وغيره من الباحثين الإسرائيليين المنتمين لمدرسة اليمين للقول بانه لم يتغير شئ في العالم العربى وأن عدائه لإسرائيل سيبقى على حاله إن لم يشتد تحت وطأة الأفكار الأصولية الأكثر كرهاً لإسرائيل واليهود. غير أن ما يتجاهله "أنبار" أن ثمة عناصر أخرى قد أضحت تلعب دوراً واضحاً في المشهد العربى الحالى:

أولها: الحراك الجماهيرى الواسع والذى لم يلعب فيه الإسلام السياسى دوراً واضحاً على الأقل في الأيام الأولى لثورات الربيع العربى في تونس ومصر وليبيا وسوريا.

الثانى: التغيرات العميقة في بنية النظام الدولى.

الثالث: القبول الواسع بفكرة هل الصراع العربى – الإسرائيلى على قاعدة الدولتين وفى حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧.

على الجانب الأول أظهرت ثورات الربيع العربى أن مفهوم الثورة القائم على قيادة أحزاب وقوى سياسية مؤسسية قد انتهى وأن حركة الشارع حتى بدون قيادة موحدة قادرة على إحداث التغيير وإثارة المشكلات أمام التيارات التى تحاول فرض أيدلوجيتها بالقوة والمثال الأكبر على ذلك ما تمر به مصر في المرحلة الانتقالية حيث فشلت التيارات الإسلامية التى هيمنت على البرلمان في تحييد الشارع الذى يركز على أهداف داخلية تتعلق باسترداد الأمن والاستقرار ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية قبل التفكير في مشكلات السياسة الخارجية، وإذا كانت الفترة الانتقالية غير كافية للحكم على المستقبل فإنه على الأقل هناك مؤشرات قوية على عدم قدرة أى تيار فكرى وأيديولوجى على فرض إرادته منفرداً ووضع أجندة العمل الوطنى بشكل احتكارى. ويكفى إنبار النظر إلى احتجاجات الخيام في إسرائيل والتى اندلعت في أغسطس من العام الماضى، فقد كانت بدورها حركة شارع لم يتحكم في انطلاقها وزخمها الأحزاب والقوى السياسية رغم ادعاء "إنبار" وغلاة المدرسة اليمينية بأن إسرائيل دولة ديمقراطية يتم التغيير فيها عبر العمل السياسى والحوار المؤسسى والمجتمعى، وما يعنيه ذلك من أن ما تواجهه المجتمعات الإنسانية حالياً لا يتعلق بقضايا التخلف الحضارى بقدر ما يتعلق بحقوق المواطنين في ظل عدم ثقتهم بالأنظمة الحاكمة سواء أكانت ديمقراطية أم استبدادية.

بمعنى أكثر وضوحاً لا يمكن قبول منهج مد الخطوط على استقامتها الذى يتبناه "إنبار" في أطروحته فقد يكون من الصحيح أن التيار الإسلامى أصبح رقماً فاعلاً في حركة التفاعلات في المنطقة العربية، ولكنه لن يكون بأى حال الرقم

الوحيد، وأن قدرته على إقامة نظم استبدادية تقوم بتعبئة الجماهير وتوجيهها نحو السياسة الخارجية للتعمية على فشله في الداخل كما فعلت الأنظمة الوطنية القومية، أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً، فترتيب أولويات الجماهير أو أغلب تيارات الشارع بعد ثورات الربيع العربى يبدأ من الداخل ومن أجل منظومة حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

صحيح أن مآلات التفاعلات الحالية في العالم العربى ليست واضحة، ولكن ليس أيضاً من العلم في شئ أن يحكم "إنبار" على هذه التفاعلات بأنها سائرة في اتجاه واحد لا محيد عنه، فأفق التفاعلات مفتوح ويحمل معه مخاطر ولكن يحمل أيضاً فرصاً ويتوقف الاختيار على مدى استعداد إسرائيل الحقيقى لتقبل فكرة التعامل مع الوضع القائم من هذا المنظور وليس بالمنظور الحتمى الذى يروجه "إنبار" ومن على شاكلته.

ثانياً: التغييرات في النظام الدولى

لا يعتد إنبار كثيراً بالتغيرات الحادة التى لحقت بالحضارة الإنسانية في أقل من نصف قرن حيث تبدلت قوة القطاعات الاقتصادية لصالح اقتصاد الخدمات وازدادت ثورة الاتصالات على النطاق العالمى قوة وغيرت من وعى أغلبية سكان الأرض، ولا يربط ذلك أيضاً بما حدث في النظام الدولى ذاته والذى بدا في أوائل التسعينات من القرن الماضى وكأنه يتجه إلى نظام قائم على قطب واحد، ولكن الأمر سرعان ما أتضح خطأه حيث ظهر على المسرح الدولى فاعلين آخرين مثل الصين وروسيا وقوى صاعده مثل البرازيل والهند، وإذا لم يكن واضحاً أن النظام الدولى بات متعدد القطبية فإنه على الأقل ينذر بعالم بلا قوى عظمى "G- Zero world" – كما أشارت مجلة Foreign affaires في العام الماضى.

وهذا النظام يتميز مؤقتاً بنوع من الفوضى والعجز ولكنه على المدى البعيد قد يتحول إلى نظام تفاعلى أكثر انضباطاً وأكثر توافقاً على إدارة العالم بشكل أكثر عدالة، على عكس ما يروج له "إنبار" بأن تراجع الولايات المتحدة قد يكون مؤقتاً

وأنها ستعود لممارسة دور القطب الأوحد لاحقاً عندما تعالج أزماتها الاقتصادية الحالية.

فأحد أكثر التطورات التى أنتجتها حركة العولمة هى توحيد جهود نشطاء المجتمع الدولى لأجل إقرار مبادئ أكثر إنسانية في إدارة النظام الدولى، كما أن الأجيال الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ترفض مسألة التورط في حروب خارجية قد تكلفها حياتها وتكلف المجتمع رفاهيته وستعمل هذه التوجهات بشكل أعمق على الحد من مغامرات وتطلعات القادة السياسيين أيا كان اتجاههم، وما حركات "رفض الخدمة" و"هناك حد" (يش جفول) التى انتعشت في إسرائيل في السنوات الأخيرة سوى أحد الإشارات الواضحة على فاعلية المجتمع المدنى في وضع قيود على السياسات التى لا تبدو مقنعة لأغلبية الجمهور.

صحيح ايضا أن ما يقوله إنبار عن ضعف النظام الدولى أو عدم وضوح آليات عمله حالياً قد فتحت الطريق أمام صراعات إقليمية شديدة تحاول فيها قوى إقليمية مثل ايران وتركيا ممارسة دور الدول العظمى في ضبط تفاعلات الإقليم، غير أن هذا التطور لا يخدم إسرائيل طالما بقيت على سياستها الرافضة لإقرار السلام العادل.

حيث يستبعد "انبار" فيما يبدو أن تقوم تحالفات قوية ومستقرة لفترة طويلة بين القوتين السابقتين، فهناك عوامل كابحة مثل اختلاف أنظمة الحكم في كليهما والخلاف المذهبى (الشيعى – السنى) وكذلك نوع الثقافة السائدة في البلدين، وعلى الرغم من صعوبة تحقيق هذه التحالفات بالفعل وضمان بقاءها لفترة زمنية طويلة، إلا أنها تظل ممكنة بمعايير أخرى تقوم على فكرة إدراك كل منهما لمصادر التهديد الأكثر خطورة على كل منها على حدة. فإيران وتركيا تتفقان على ضرورة ألا يشمل أى حل للمسألة الكردية إقامة دولة كردية في المنطقة، كما إنهما ترفضان ترك إسرائيل تدير التفاعلات الإقليمية بما يخدم مصالحها وحدها، وتشكل عوامل ثقافية عديدة استبعاد تقارب ما بين إسرائيل وأيا منهما إلى المستوى الذى كان سائداً قبل

الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ كما أن قدرة إيران وتركيا على مد جسور مع دول عربية في المنطقة ستبقى رغم الخلافات المذهبية والثقافية أكبر من قدرة إسرائيل على ذلك، بل انه من المؤكد أن تؤدى مشاركة الإسلاميين في الحكم في أكثر من بلد عربى إلى زيادة جرعة الثقافة المعادية لإسرائيل وتدهور العلاقة بينهما وبين الدول التى أقامت مع علاقات مثل مصر والأردن.

وإذا كان إنبار يرى أنه لا يوجد ثمة تهديد بحروب شاملة بين إسرائيل وجيرانها العرب في المستقبل القريب، فإنه لا ينكر إمكانية نشوب حروب استنزاف بينها وبين هذه الدول، وهو يعترف أنه حتى إلغاء معاهدات السلام مع مصر والأردن قد لا تقود إلى حرب بين إسرائيل وبينهما ولكنه يعلن بوضوح إن احتمالات زيادة خطر عمليات مهددة لأمن إسرائيل وسكانها من دول الجوار ستبقى مرتفعة بل ربما تتزايد احتمالاتها .. وهنا يبدو أن "إنبار" لا يتبنه إلى أن تصوره عن إمكانية مواجهة مثل هذه الحروب باحتلال أجزاء من أراضى هذه الدول مثل خلق شريط حدودى داخل سيناء لمنع حدوث هجمات منها ضد المدن الإسرائيلية .. لا يتبنه إلا أن هذا الطرح نفسه قد يؤدى عملياً إلى التغلب على العوائد الثقافية والمذهبية بين العالم العربى وكل من تركيا وإيران في مواجهة عودة سياسة التوسع الإسرائيلية، ومن المؤكد أيضاً أن قيام إسرائيل باحتلال أجزاء من سيناء والعودة لاحتلال غزة لن يؤديا إلى خفض الخطر القادم نحوها، خاصة في عصر تتطور فيه القدرات الصاروخية بشكل غير مسبوق،وفي وقت تعترف فيه إسرائيل بأن أى منظومة مضادة للصواريخ مهما كان مستوى تطورها لن تكون فاعلة في مواجهة هجمات صاروخية كثيفة تأتيها من أكثر من جبهة، كما أن ردها بإطلاق صواريخ على المدن العربية لردع من يديرون حروب الاستنزاف المفترضة ضدها سيقابله أيضاً إطلاق صواريخ بعيدة المدى ضد المدن الإسرائيلية من جانب أكثر من دولة في المنطقة في ظرف لا تتحمل المساحة الصغيرة لإسرائيل مثل هذا الخطر المحتمل.

لا يذكر "إنبار" تجربة حرب لبنان الثانية في عام ٢٠٠٦ ولا الحرب ضد غزة عام ٢٠٠٩ وكلا الحربين استخدمت فيها إسرائيل قدراتها التدميرية بكثافة عالية ولكنها لم تؤدى سوى إلا خفض وتيرة الحروب المتقطعة مع جيرانها. وفى سيناريو يفترض فيه إقدام إسرائيل على احتلال جزء من سيناء لابد من النظر إلى الاحتمال الآخر، أى الرد على ذلك بتقوية جبهة المواجهة مع إسرائيل إلى الحد الذى قد لا يمنع قيام تحالف بين مصر وإيران بما يجعل الأخيرة – خاصة إذا ما تمكنت من إنتاج قنبلتها النووية – جزء من جبهة أوسع وأكثر خطورة على إسرائيل. على الجانب الآخر لقد جربت إسرائيل نظرية الاستيلاء على أراضى الدول المجاورة لها لمنع تهديد حدودها الضعيفة بسبب ضيق مساحتها الجغرافية وأيضاً لاستخدامها كأداة مساومة للحصول على سلام بشروطها، غير أن هذه النظرية قد ثبت فشلها فلم يمنع احتلال سيناء مصر من الإعداد لحرب أخرى خاضتها بكفاءة عام ١٩٧٣، كما لم تستجب سوريا ولبنان لعملية المساومة (الأرض مقابل السلام وفق التصور الإسرائيلى)، فما هو الجديد عندما يطرح "إنبار" إمكانية "العودة لاحتلال أجزاء من سيناء أو من أراضى عربية أخرى، وما هو الجدوى من ذلك عملياً؟

هل يمكن التضحية بثقافة السلام؟

يؤمن "إنبار" إيماناً تاماً بأن الحلول العسكرية هى الأكثر نجاعة فهو على سبيل المثال قد صرح في ٢٥ مارس الماضى للقناة العاشرة الإسرائيلية "بأن على إسرائيل الرد على إطلاق الصواريخ من غزة بشن عملية عسكرية واسعة النطاق خاصة وأن القطاع صغير المساحة ويمكن لإسرائيل أن تدمر معظم بنيته التحتية للقضاء على الفصائل الفلسطينية، وأن الأوضاع السياسية الحالية ملائمة لمثل هذه العملية بسبب انشغال العالم العربى في شئونه الداخلية وانشغال أمريكا بالحملة الانتخابية".

لأجل ذلك، أى إيمانه بالحلول العسكرية بشكل مطلق، يبدو مفهوماً استعداد إنبار للتضحية بما تحقق منذ زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ حيث اتسعت

قاعدة المؤيدين لفكرة قبول إسرائيل داخل العالم العربى بشكل تدريجى، وأصبح حل الدولتين على حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧ مقبولاً حتى لتيارات تتبنى إيديولوجية قومية ودينية، كما تمكنت إسرائيل خلال السنوات منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن من إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع عدة دول عربية.

ليس من الواضح تماماً كيف يطلب إنبار إدارة وضع تخسر فيه إسرائيل ما سبق واستثمرته من أجل تجذير عملية القبول بها في المنطقة إلا بأن نأخذ في اعتبارنا انتماءه لمدرسة فكرية تؤمن بأن إسرائيل ليست دولة شرق أوسطية، وأن ثقافتها ومستوى تطورها السياسى والحضارى يلزمها بأن تتوجه صوب أوروبا وليس صوب الشرق الأوسط. هذه المدرسة يعبر عنها وزير الخارجية الإسرائيلى "أفيجدور ليبرمان" الذى سبق له أن طرح فكرة حصول إسرائيل على عضوية الاتحاد الأوروبى باعتبارها دولة أقرب لأوروبا منها للشرق. وتحلق أفكار المنتمين لهذا التيار في فضاء افتراضى ينقل فكرة "الترانسفير"- نقل الفلسطينيين خارج إسرائيل- التى هى جزء من تكوينه الأيدولوجى إلى مجال أكثر خيالية بنقل إسرائيل نفسها جغرافيا من الشرق الأوسط إلى أوروبا!!

هذا التصور المفرط فى خياليته يعبر عن إدماج لعقلية "الجيتو" الماضوية مع أفكار ما بعد الحداثة أو حتى تجريدات علم الرياضيات (الطوبولوجى تحديداً) وبالتالى فهو يتعامل مع الوقائع الحياتية: سياسية واقتصادية وحضارية على أنها محض معادلات رياضية!!

ما نود قوله أنه سيكون من الصعب التضحية بمعاهدات السلام من جانب إسرائيل إلا في حالة تعرضها لتهديدات متصاعدة تخل بالأمن اليومى لمواطنيها، أو في حالة قيام مصر والأردن تحديداً بإلغاء هذه المعاهدات من جانبها وحدها، ومشكلة ما يدعو إليه "إنبار" أنه ينظر إلى الصراع القائم من وجهة نظر عسكرية محضة في وقت لا يضمن فيه استمرار التفوق الإسرائيلى العسكرى خاصة النوعى في المستقبل

القريب في ظل طموحات إيران النووية واتجاه دول إقليمية أخرى للتفكير في الخيار النووى مثل تركيا والسعودية ومصر.

خاتمة

تصب طروحات "إنبار" في هذه الدراسة في اتجاه دعم السياسات اليمينية لحكومة بنيامين ناتنياهو، وهو إن كان قد شخص الوضع الراهن بشكل جيد من حيث رصد صعود قوى إقليمية مثل إيران وتركيا وضعف العالم العربى وابتعاد الولايات المتحدة النسبى عن الانخراط في المشاكل الإقليمية البعيدة عن آسيا (الأكثر استحواذاً على الاهتمام بحكم العوامل الاقتصادية) إلا أن عجزه عن التخلى عن الصورة النمطية للعالم العربى كمنطقة غير قابلة للمقرطة وإيمانه بأن إسرائيل تنتمى إلى الغرب أكثر من الشرق قد أعماه عن رؤية الكثير من المتغيرات والعوامل التى قد تؤثر على المشهد العام في المنطقة في المدى المتوسط، فهناك فاعلية الشارع العربى وقدرته الظاهرة حالياً على تحديد توجهات الحكم في بلاده، وهناك أيضاً حركة التأثير والتأثر بين القوى المدنية والقوى الدينية والتى يمكن أن ينتج عنها إسلام ذو صبغة معتدلة يمكن لها أن تساعد في تجاوز الكثير من العقبات التى حالت دون إقناع الشارع العربى بقبول حل الدولتين والاعتراف بإسرائيل، كذلك التغيرات في النظام الدولى والتى تدفع في اتجاه متعدد الأقطاب يمكنه إحداث تأثير مستقبلى على معالجة النزاعات المزمنة مثل الصراع العربى – الإسرائيلى بأكثر مما كان متاحاً في النظام الثنائى القطبية، والنظام الراهن القائم على فوضى في العلاقات الدولية وغياب القطبية إلى حد كبير.

إن مشكلة إنبار والتيار الفكرى والسياسى الذى ينتمى إليه أنه لا يتصور بأى حال القبول بحل يتضمن دولة فلسطينية في حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧، لأنه لا يثق بسبب أفكاره العنصرية وعقلية الجيتو التى يعيش فيها في الآخر لتبرير وتسويغ التشدد الإسرائيلى بما يحول ورقته من ورقة بحثية إلى بيان سياسى مصبوغ بصبغة أكاديمية لا أكثر ولا أقل.

العدد ٨٨ - السنة الثامنة
إبريل ٢٠١٢

رقم الإيداع : ١٢٤٨٥ لسنة ٢٠٠٤



المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة
تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣
بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org
www.icfsthinktank.org